

Distr.: General
20 July 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

لقد وضع الإعلان المشترك للسلام والصداقة، الذي وقّعه دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، حدًا فعليًا لمأزق سياسي استمر لمدة ٢٠ عامًا بين البلدين. وسُشرف اللجنة الوزارية التي عيّنها الزعيمان على تنفيذ الركائز الخمس المتفق عليها، ومن بينها قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية، والالتزام المشترك "بضمان السلام والتنمية والتعاون على الصعيد الإقليمي". ويمثل هذا الحدث تطورًا واعدًا للغاية يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي بالنسبة لآفاق السلام والأمن في المنطقة وخارجها، وهذه حقيقة اعترف بها مجلس الأمن في آخر بيان له بشأن هذه المسألة.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى أديس أبابا، أُتيحت لي فرصة الاستماع إلى أفكار آبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بشأن هذه التطورات وقد تلقيتُ رسالة طلب فيها مني بذل مساعي الحميدة "لتيسير اتخاذ قرار بشأن الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على إريتريا بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بأثر فوري". ويشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء (انظر المرفق).

وأرجو ممنّا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها بغرض النظر فيهما.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

طلب رفع جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على إريتريا

يسرني أن أبلغكم بأن إثيوبيا وإريتريا قد وقّعتا للتو إعلانا مشتركا للسلام والصدادة. وبعد مواجهة عسكرية استمرت لمدة ٢٠ عاما، عقدنا قمة سلام في أسمرة، واتفقنا على تطبيع العلاقات بين الشعبين. ولا شك في أن هذا الإنجاز التاريخي سيفضي إلى نتائج غير مسبوقة وبعيدة المدى ستحسن استقرار منطقة القرن الأفريقي وخارجها بشكل ملحوظ.

ومن خلال الإعلان المشترك، اتفقنا على وضع حد لحالة الحرب التي دامت لعقدين من الزمن ولبدء عهد جديد من السلام والصدادة بين البلدين. ولقد اتفقنا كذلك على التعاون بشكل وثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية لخدمة مصالح شعبينا والنهوض بها. ولقد التزمنا أيضا بالعمل معًا من أجل ضمان السلام والتنمية والتعاون على الصعيد الإقليمي. ويمثل هذا الإعلان المشترك إنجازا تاريخيا فعلا، وهو سيساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم بين شعبي البلدين.

وفي ضوء هذا الإنجاز التاريخي ونظرا لالتزام حكومة إريتريا بالعمل على الحفاظ على السلام والتعاون الإقليميين، نرجو منكم بذل مساعيكم الحميدة لتيسير اتخاذ قرار بشأن الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على إريتريا بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بأثر فوري.

ونحن مقتنعون تماما بأن هذا التدبير سيعزز بناء السلام في المنطقة بشكل عام وفي البلدين بشكل خاص. وتعرب الحكومة الإثيوبية عن تقديرها لدعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا المسعى ولتكرمه بالنظر في طلبها.

(توقيع) آبي أحمد

رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية